من الرأي العام بتضرّر مصالحها الخاصة بفعل مساندة السلوك الاسرائيلي العدواني، وبخاصة في ضوء اعلان حظر النفط العربي الذي واكب الحرب. كذلك، لعب بعض الأوساط الصناعية، والمالية، والتجارية، دوراً هاماً في حثّ الحكومات على تبنّي سياسة جديدة تجاه احداث المنطقة العربية، للحفاظ على تدفق مصالحها الاقتصادية متعددة الوجه الى المنطقة. لقد حدث هذا التطوّر، بوضوح، في دول الجماعة الكبرى (فرنسا، وبريطانيا، والمانيا الاتحادية، وايطاليا)؛ امّا في الدول الاصغر نسبياً في الجماعه، كهولندا والدنمارك وبلجيكا، فقد كان التطور بطيئاً، بسبب الافكار التقليدية السائدة حول «ديمقراطية» اسرائيل «الفريدة» في المنطقة، و«تعاطف» الفلسطينيين مع القوى النازية، في اثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك بغض النظر عن مدى صحة هذه المزاعم. ومع هذا، يلاحظ ان كلاً من حكومتي هولنـدا والدنمارك قد انقادتا للموقف الاوروبي الجماعي في تجاوز تعاطف الرأي العام فيهما مع اسرائيل. وعموماً، فقد فرضت الوقائع الجديدة أثرها لدى رجل الشارع الاوروبي، الذي لا يهتم، عادة، بقضايا السياسة الخارجية، الاّ حينما تنعكس على حياته اليومية؛ وبدأت الساحة الاوروبية تفسح مكاناً لوجهة النظر الفلسطينية، فشرع المنطق الفلسطيني ينفذ الى أوساط جديدة وساحات جماهيرية أوروبية كانت وقفاً على وجهة النظر الصهيونية ـ الاسرائيلية. وقد بلغ الامر الحدّ الذي تنحّت فيـه صورة «الفلسطيني الارهابي» لصالح صورة الفلسطيني «الفدائي المقاوم». لكن هذا التطور النسبي في اتجاهات الرأي العام لم ينمّ عن تطابق مع المواقف الحكومية. فقد ظلت هناك فجوة معيّنة تفصل بينهما، بحيث تقدّمت المواقف الحكومية، نسبياً، لصالح قضية فلسطين، الأمر الذي أظهـر، من جديد، امكانية عدم التطابق المطلق بين مواقف الجانبين، الجماهيري والحكومي. ومن الناحية الواقعية، لا يبدو ان مشاركة م.ت.ف. في الحوار العربي ـ الاوروبي، بعد حرب تشرين الاول (اكتـوبـر)، او تطور علاقـات العمل التي اقامها بعض الحكومات الاوروبية (فرنسا، وايطاليا، واليونان) مع المنظمة قد أدت الى تحوّل كبير في جانب مواقف الرأي العام من قضية فلسطين. لكن التحوّل الحقيقي في هذه المواقف برز اثر واقعة الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية، العام ١٩٨٢، وصمود القوات الفلسطينية ابّان تلك الواقعة. ففي اثناء الغزو، وما ترتب عليه من احداث، نشأ اول لقاء بين الموقفين، الجماهيري والحكومي الرسمي، تجاه القضية الفلسطينية. وربما امكن القول ان المواقف الحكومية هي التي تخلّفت قليلاً عن اتجاهات الرأي العام الاوروبي، التي اظهرت تعاطفاً وتفهّمـاً غير مسبـوقـين تجاه قضية فلسطين. وهو تعاطف يمكن اسناده، دون تفصيل، الى قسوة العدوان الاسرائيلي، وضعف مبرراته، والرعب الذي جسّدته وسائط الاعلام لدى قوى الرأي العام الاوروبي، وقيام هذه الوسائط بالتغطية المباشرة للوقائع، دون الركون، كما كان الامر من قبل، الى ما تبثّه وسائط الاعلام الاسرائيلية، ونجاح الاعلام الفلسطيني في التعامل مع الاعلام الاوروبي في ذلك الحين، وقوة الصمود الفلسطيني في وجه الآلة الحربية الاسرائيلية على ارض لبنان، وبخاصة في اثناء حصار بيروت.

لقد تمثّل هذا التعاطف في نبرة النقد الذي وجّهته وسائط الاعلام الى السلوك الاسرائيلي في دول الجماعة كافة. وهي نبرة كانت تتعالى كلما تقدّمت القوات الاسرائيلية داخل الارض اللبنانية، حتى بلغ الامر ان كتب بعض الصحف عن اسرائيل الارهابية. وهكذا، بدا ان وقائع المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، غير المتكافئة في العام ١٩٨٢، تكفّلت، الى جانب التحوّل النوعي السابق في حرب تشرين الاول (اكتوبر)، باحياء تحوّل نوعي بالغ الاهمية في موقف الرأي العام الاوروبي الاقليمي، بحيث فتحت آفـاقـاً جديـدة للقضيـة؛ وهو ما يؤكد ان الرأي العام الاوروبي يتابع، في عمومه، الوقائع